

عشرون ملیا عن كل جرام يزيد على العشرين جراما الأولى لغاية مائة جرام .
عشرون ملیات عن كل جرام يزيد على المائة جرام لغاية كيلوجرام .

نسمة جنيهات عن كل كيلوجرام يزيد على الكيلوجرام الأول بشرط الا تزيد قيمة المكافأة بجمعها على مائتين وخمسين جنيهًا .

ثالثاً - زراعة البناءات الواردة بالجدول رقم "٥" المرافق .

جنيه عن القيراط أو جزء من القيراط من الفدان الأول المزروع فإذا ضبطت ثغرات متفرقة في جهة واحدة لدى زارع واحد تجمع المساحات وتصرف المكافأة بحسب مجموع المساحة .

جنيهان عن كل فدان كامل بعد الأول إلى الفدان العاشر .

جنيه عن كل فدان كامل بعد العشرة الأولى على الا تزيد المكافأة جميعها على خمسين جنيهًا .

مادة ٢ - على الوزراء كل فيما ينحمه تنفيذ هذا القانون، ويعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر الجمهورية في ١١ ذى القعدة سنة ١٣٧٢ (٢٢ يوليه سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ.ح.)

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء حال عود الناصر حسين بكاشي (أ.ح.) محمد نجيب لواء (أ.ح.)

وزير العدل وزير الصحة العمومية وزير المالية والاقتصاد أحمد حسنى نور الدين طراف عبد الحليل إبراهيم العمري وزير الأوقاف وزير المعارف العمومية وزير القصر (بالانتداب) أحمد حسن الباقوري إسماعيل محمود القباني أحمد حسنى

وزير التجارة والصناعة وزير الخارجية وزير الدولة على بهجت بدوى محمود فوزى فتحى رضوان

وزير الشؤون البلدية والتقوية وزير التموين (بالانتداب) حليم سليم حنا

وزير الزراعة وزير الشؤون الاجتماعية وزير المواصلات (بالانتداب) عبد الرزاق صدق عباس مصطفى عمار وليم سليم حنا

وزير التربية

قائد جناح عبد اللطيف محمود البغدادى

وزير الإرشاد الفرى ووزير الدولة لشئون السودان

صلاح الدين مصطفى سالم صالح (أ.ح.)

وزير الأشغال العمومية

أحمد عبد الله الشر باصى

قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٣

بإضافة مادة جديدة إلى المرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد نورة الجيش ،

وعل الإعلان الدستورى الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

وبناءً على ما عرضه وزير الصحة العمومية والمعدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تضاف إلى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه مادة جديدة نصها كالتالى :

"مادة ٤ مكرراً - تصرف الطريقة الإدارية من قيمة الغرامات المتحصلة طبقاً لأحكام هذا القانون مكافأة لأشخاص الذين يضبطون الجواهر المخدرة أو يسهلون ضبطها بأى شكل كان طبقاً لما يأتى :

أولاً - الجواهر المخدرة المتخصص عنها في البندين "٩" و "١٢" من الجدول رقم "١" المرافق .

عشرون ملیات عن كل جرام من المائة الأولى .

نسمة ملیات عن كل جرام يزيد على المائة جرام الأولى لغاية كيلوجرام .

جنيهان عن كل كيلوجرام بعد الكيلوجرام الأول لغاية عشرون كيلوجرامات .

جنيه عن كل كيلوجرام يزيد على العشرين كيلوجرامات لغاية خمسين كيلوجراماً .

سبعين وخمسون ملیا عن كل كيلوجرام يزيد على الخمسين كيلوجراماً لغاية مائة كيلوجرام .

خمسين ملیما عن كل كيلوجرام يزيد على المائة كيلوجرام بشرط الا تزيد مجموع المكافأة على مائتين وخمسين جنيهًا .

ثانياً - الجواهر المخدرة الأخرى :

خمسون ملیما عن كل جرام من العشرين جراماً الأولى